العنوان:	الاحتكارات والمشروعات الصغيرة وحماية المستهلك
المصدر:	الاقتصاد والمحاسبة
الناشر:	نادي التجارة
المؤلف الرئيسي:	عبدالستار، منى
المجلد/العدد:	ع659
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	اكتوبر
الصفحات:	42 - 43
رقم MD:	749511
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	احتكار السلع، المنافسة التجارية، المشروعات الصغيرة، حماية المستهلك
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/749511

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA
عبدالستار، منى. (2015). الاحتكارات والمشروعات الصغيرة وحماية المستهلك.الاقتصاد والمحاسبة، ع659، 42 - 43. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/749511

إسلوب MLA
عبدالستار، منى. "الاحتكارات والمشروعات الصغيرة وحماية المستهلك."الاقتصاد والمحاسبةع659 (2015): 42 - 43. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/749511

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

الاحتكارات والمشروعات الصغيرة.. وحماية المستهلك

الاحتكار فى مضمونه البسيط هو هيمنة شخص أو مجموعة أشخاص على تجارة معينة أو تقديم خدمة ما من خلال مجموعة من السياسات التى تحقق لهم الاستئثار بتقديم هذه الخدمة أو بيع السلعة.

وهذه السياسات التى تؤدى إلى الاحتكار بطبيعة الحال لها سلبيات على المستهلك طالب هذه السلع أو الخدمات، ولذلك يكون لها أثار على اقتصاديات الدرك.

● والبنك الدولى حامى نظام السوق والمدافع التقليدى عن توسع القطاع الخاص مقابل تقليص دور الدولة فى النشاط الاقتصادى.

- أصدر تقرير عام ٢٠٠٦ أكد فيه أن هيمنة الاحتكارات فى مصر تعوق نمو القطاع الخاص فى عام ٢٠١٤ عاد البنك الدولى وأصدر تقريراً عن سوق العمل فى مصر يغطى الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠١٢ والتقرير أكد أن شركات رجال الأعمال ذوى العلاقات السياسية القوية وفرت ١١٪ فقط من كل الوظائف فى القطاع الخاص بمصر.

● وفى حين أن تلك الشركات هى التى حصلت على الأراضى الرخيصة واستأثرت بنحو ٩٢٪ من القروض الممنوحة للقطاع الخاص وعلى الجزء الأكبر من دعم الطاقة كما أكد الشركات الكبيرة القريبة من السلطة فى مصر استأثرت بتراخيص حكومية تكفل لها مركزاً احتكارياً من صناعات الأسمنت والحديد والصلب يحول دون وصول ونمو شركات منافسة ويحول بالتالى دون توفير وظائف جديدة وأن ٨٠٪ من شركات رجال الأعمال يعملون فى ظل أساليب حمائية تضمن لهم الانفراد بالسوق المحلية وتحقيق الأرباح الضخمة.

● كما أكد التقرير أن هذه الاحتكارات القريبة من السلطة تستأثر بالمزايا من ناحية وتفلت من القوانين والقواعد التنظيمية التى تخضع لها بقية الشركات من ناحية أخرى.

● هذا عن الأثار السلبية للاحتكار على سوق الإنتاج وإيجاد الوظائف وفرص العمل والجانب الآخر هو الأثر على المستهلك كلنا نعرف أن أسعار السلع فى أسواقنا لا تعرف إلا اتجاهاً واحداً هو الارتفاع المحتكر يفعل ما بداله لأنه يعلم أنه ينفرد بالسوق وأن المستهلك لا حول له ولا قوة والمحتكر يتحكم ليس فقط فى سعر ومستوى جودة السلعة والخدمة وإنما يمكن أن يتحكم أيضاً فى مدى توافرها ويمكن للمحتكر أن يحجب سلعة معينة عن السوق أو يتوقف عن إنتاجها حتى لو كانت سلعة ضرورية وشركات الدواء فى مصر بفعل ذلك توقفت عن إنتاج وطرح قائمة من الأدوية التى ترى أن سعرها غير مجز والقائمة تضم أدوية ضرورية لمرضى القلب وارتفاع الضغط والكبد فضلاً من المضادات الحيوية والشركات المحتكرة حجبت الأدوية عن السوق.

■ أول خطوة لمواجهة الاحتكارات

● هى ببساطة وجود منافسة قوية تتيح البديل أمام المستهلك. المجمعات الاستهلاكية تمثل إحدى الأدوات المهمة لمواجهة جشع احتكارات تجارة المواد الغذائية.

● توسيع وتطوير شبكة النقل العام هو الحل لمواجهة مملكة الميكروباص التى يعانى منهم المواطن المصرى فى رحلة انتقالاته اليومية.

● إحياء مصانع الحديد والصلب فى حلوان هو السبيل لمواجهة احتكارات حديد التسليح.

● إحياء وتطوير مصانع القطاع العام وإدارتها على أسس الكفاءة والجودة - هو أول خطوة حقيقية لإيجاد منافس قوى فى السوق قادر على تحقيق التوازن مع الاحتكارات الخاصة والحيلولة دون انفرادها بالمستهلك.

● إعادة تنظيم السوق على النحو الذى يفتح الباب أمام دخول المزيد من المشروعات فى المجالات التى تهيمن عليها الاحتكارات وخضوع الجميع على قدم المساواة لما تنعى عليه التشريعات من قيود تنظيمية وما تنتجه من مزايا.

● ومن مميزات سيادة المنافسة فى السوق للمستهلك

- إن القواعد التى تعود على المستهلك - تنوع السلع والخدمات المتاحة فى السوق - ارتفاع جودة السلع والخدمات وانخفاض أسعارها - تطوير السلع والخدمات وزيادة فرص الابتكار - ارتفاع القدرة الانتاجية للشركات.

- أما الفوائد التى تعود على السوق فهى جذب عدد أكبر من المستثمرين وإتاحة الفرصة لصغار المستثمرين للدخول فى السوق وعدم اقتصاره على الشركات الكبرى فقط.

- وقد صدر قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ الحق بعدة تعديلات على بعض أحكام القانون .

- يهدف القانون إلى خلق بيئة تنافسية حرة وشريفة يلتزم فيها كافة الأشخاص العاملة فى السوق بأحكام القانون مما يعود بالنفع على المستهلك ويحقق الكفاءة الاقتصادية.

■ ومن التحديات التى تواجه الجهاز

- عدم وجود سياسة عامة للمنافسة على مستوى الدولة واستحواذ القطاع غير الرسمى على نسبة كبيرة من الاقتصاد.

- عدم وضوح الخط الفاصل بين دور جهاز حماية امنافسة والأجهزة الرقابية.

● هذا القانون تضمن العديد من المميزات منها تحقيق الانضباط السعرى للسلع والخدمات فى الأسواق ومواجهة أية آثار سلبية ناجمة عن التحرير الاقتصادى وتحقيقه لمصالح كبرى للمستهلك الذى يمكن المفاضلة فى اختيار السلعة.

- وبالرغم من ذلك فهناك انتقادات للقانون منها أن معظم الأفعال التى حظرها القانون فى الأساس تعتبر أفعال تنافسية ومشروعة من حيث المبدأ فيجب وضع الحدود بدقة للتفرقة بين الممارسات التى تعد من قبيل الممارسات الاحتكارية وغير المشروعة وبين ما هو تنافس مشروع وعلى الرغم من محاربة القانون لكافة أنواع الاحتكار إلا أنه فى بعض الأحيان قد تفرض طبيعة الصناعة أن تكون المشاركة بها مقصورة على أقلية محدودة .

- كما حظر القانون فى مادته الثامنة قيام الأشخاص ذوى السيطرة على سوق معينة ببعض الممارسات التى شأنها أن تؤدى إلى إساءة استخدامها ومنها القيام بفعل من شأنه التسبب فى عدم التصنيع أو الإنتاج.

- وبعد تحديد حصة المشروع بنسبة من السوق لا تكفى وحدها معياراً للسيطرة إذ أنه من الأفضل الأخذ بمعيار موضوعى على أحداث تأثير فعال فى السوق دون أن تكون لمنافسين القدرة على الحد من ذلك ومن الانتقادات أن العقوبات المالية المفروضة من قبل القانون قد تكون غير كافية خاصة إذا كانت العوائد المتحققة من تلك الممارسات أكبر بكثير من الغرامات.

● وبعد ٨ سنوات من التطبيق فإن الانتقادات على قانون المنافسة للمطالبة بتعديله. فمن ناحية انتقد المستشارون القانونيون تقصير جهاز المنافسة فى التوعية بالقانون. الأمر الذى جعل المشرع المصرى يتهم الشركات التى لها حصة كبيرة من السوق بالاحتكار. بينما القانون لا يجرمها على حصتها الكبيرة إنما يجرم أفعالها التى تؤثر على حرية الأسواق ورفع الأسعار. كما انتقدوا مخالفة المسئولين بالدولة قبل الثورة لقانون المنافسة بالكشف عن سرية الدراسات والبلاغات المقدمة والتى تبرىء الشركات مما تسبب فى كراهية المصريين لرجال الأعمال فى نفس الوقت الذى أعطى فيه انطباعاً لدى رجال الأعمال أن الدولة تستخدم قانون المنافسة لتشويه سمعتهم فطالبوا بتعديل القانون بما يخطر على المسئولين بالدولة الكشف عن الدراسات أو البلاغات التى يحققها الجهاز عن الأسواق المختلفة وطالبوا بأن يجعل القانون المنافسة قانوناً مدنى جنائى اقتصادى وليس عقابياً.

- ويوجد اقتراح أن تنظر قضايا المنافسة أمام القضاء العادى وفقاً للمعمول به عالمياً وأن تقع الغرامة على الشركة وليس على الشخص التنفيذى مع إلغاء التعدية فى الجزاء والاقتصاديون سيرون أن مشكلة قانون المنافسة تتمثل فى التعارض بين قانون المنافسة وغير من القوانين الاقتصادية. ومن الانتقادات الموجهة أن جهاز حماية المنافسة لم يقم بدور جدى فى التوعية بمفهوم الاحتكار سواء للشركات أو السوق بصفة عامة.

- ولم يتم الالتزام بالسرية فى إرجاء الدراسات التى يجريها عن بعض الشركات حيث كانت تنشر التحقيقات فى الإعلام كما لم يبادر المسئولون فيه بتبرئة الشركات بصدق التى انتهت دراستها بعدم ارتكابها ممارسات احتكارية. الأمر الذى ترك بلبلة فى السوق ويعمل جهاز المنافسة على تصحيح منظومة المنافسة بمعالجة القصور التشريعى من خلال التفعيل للقانون مع الحفاظ الكامل على المستثمرين وسمعتهم ومن بين القصور أن الجهاز لا يستطيع الحصول من الشركات على البيانات التى تدخل فى صميم عمله. ويرى أن عدم اتساع نطاق تطبيق القانون ليشمل الخدمات التى تديرها الدولة يمثل إحدى صور صنعت قانون حماية المنافسة والتى تنعكس بصورة سلبية على دور الجهاز أيضاً فإن القانون يفتقد لى المادة المحفزة للشركات للتبليغ. كما كانت قضية أخرى قضية الدواجن مثال علمى لسياسة عدم الكشف عن اسم الشركة المبلغ عنها وهى أول قضية تحال إلى النيابة رغم إدانة الشركة من قبل الجهاز تم الاكتفاء بالإعلان عن اسم القطاع الذى حدثت به المخالفة دون أسماء الشركات ويجب أن يهتم الجهاز بارتفاع مستوى الوعى بالقانون لدى مجتمع الأعمال وجميع فئات المصريين.

بقلم المحاسبة:
منى عبد الستار